مخطط الدرس :

1- معلومات حول المقياس

المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف-ميلة-

قسم: الحقوق

المقياس: القانون التجاري

الفئة المستهدفة: سنة ثانية ليسانس

نوع الدرس: محاضرة /سداسي

الرصيد:4 المعامل:1

الحجم الساعي: 06 ساعات أسبوعيا(المجموعة أ- ب).

2- معلومات حول الأستاذ:

أستاذة المحاضرات والأعمال الموجهة الدكتورة بن تومي صحر.

التواصل عبر البريد المهني: s.bentoumi@centre-univ-mila.dz

أوقات التواصل وأيام الاستقبال في المكتب: الاثنين 14:00-15:00 والخميس 12:00-14:00

3- ملخص الدرس:

يحمل القانون التجاري في طياته مفهومان القانون من جهة والتجارة من جهة أخرى ، ويعتبر فرع من فروع القانون الخاص يحكم مجموعة من الأشخاص تدعى التجار ومجموعة من الأعمال وتدعى الأعمال التجارية وباعتبار أن القانون التجاري فرع من فروع القانون الخاص فهو يتطلب معرفة وإلمام بقواعد القانون المدني خاصة مادة الالتزامات فالقانون المدني يبقى الشريعة العامة لفروع القانون الخاص فهو المرجع والأصل الذي يجب الرجوع إليه إذا لم يوجد أي نص في القانون التجاري ينظم مسألة معينة من المسائل التجارية. وادا كان القانون المدني يطبق على جميع الأشخاص مهما كانت صفتهم ومهما كانت الأعمال القانونية التي يقومون بها فمن الناحية العملية يظهر القانون التجاري أضيق نطاقا من القانون المدني لأنه ينحصر في مجال خاص وهو مجال التجارة بما يشمله من أعمال أو أشخاص يمارسون الأعمال التجارية، ولقد اختلف الفقه في تحديد أساس أو نطاق القانون التجاري

فبرز في هذا الشأن نظريتين أساسيتين النظرية الشخصية والنظرية الموضوعية وبالرجوع لنصوص القانون التجاري تكشف لنا عن تأثر المشرع الجزائري بهاتين النظريتين.

ولقد مر القانون التجاري بعدة مراحل تاريخية تتمثل في العصر القديم والعصر الوسيط والعصر الحديث، وفي الحالة التي يثور فيها أي نزاع قانوني من طبيعة تجارية يتوجب على القاضي أن يستمد أحكامه وقراراته في المواد التجارية من المصادر القانونية والتي يبحث فيها عن الأحكام الواجبة التطبيق حيث يتوجه القاضي بداية إلى المصادر الرسمية ويستلهم قناعاته من المصادر التكميلية أو التفسيرية .

تطرق القانون التجاري إلى العمل التجاري و هو العمل الذي يتعلق بتداول الثروات ويهدف إلى تحقيق الربح، ويجب في بعض الحالات أن يتم عن طريق المقاولة على سبيل التكرار، زيادة على هذه الأعمال التجارية التي تسمى الأعمال التجارية بطبيعتها(بموضوعها) هناك طائفة أخرى من الأعمال هي تجارية بحسب الشكل مثل الأوراق التجارية ، كما يوجد طائفة ثالثة من الأعمال التجارية هي مدنية بموضوعها ولكنها تصبح تجارية بسبب صدورها من تاجر ولحاجات تجارية وتسمى الأعمال التجارية بالتبعية ، وقد يكون العمل تجاريا بالنسبة لأحد الطرفين ومدنيا بالنسبة للطرف الآخر في هذه الحالة تسمى بالأعمال المختلطة، وعلى ذلك تقسم الأعمال التجارية في التشريع الجزائري على النحو التالي :

-الأعمال التجارية بحسب موضوعها .

-الأعمال التجارية بحسب شكلها .

-الأعمال التجارية بالتبعية .

-الأعمال المختلطة .

كما تطرق في محتواه إلى التاجر حيث يخضع التجار سواء كانوا أفراد أو شركات لقواعد مشتركة لهذا لابد من تحديد من يكتسب صفة التاجر من أجل تحديد نطاق تطبيق القانون التجاري ، فبعض أحكام القانون التجاري تطبق لمجرد وجود عمل تجاري وتطبق بعض القواعد التجارية إذا صدر العمل من تاجر ، لذا يجب معرفة الشروط التي يجب توفرها لاكتساب الشخص صفة التاجر ، كما وضع المشرع الجزائري للتاجر نظاما قانونيا خاصا به، ونظم المهنة التي يقوم بها فرتب له حقوقا وأوجب عليه التزامات تتمثل أساسا في القيد في السجل التجاري ومسك الدفاتر التجارية .

4- <u>محتوى الدرس:</u>

يحتوي مقياس القانون التجاري على 03 محاور رئيسية، دعمت كل محور سلسلة من الأسئلة تسمح بالقدرة على استيعاب أكثر للمفاهيم وهي:

- **مقدمة**
- **<u>المحور الأول</u>: مدخل للقانون التجاري: أهم ما جاء فيه**

– ماهية القانون التجاري(تعريف القانون التجاري وظروف نشأته وظهوره، خصائص القانون التجاري ونطاق تطبيقه).

– مصادر القانون التجاري وعلاقته بالقوانين الأخرى

- **<u>المحور الثاني:</u> الأعمال التجارية: أهم ما جاء فيه**

– أهمية التمييز بين الأعمال التجارية والأعمال المدنية

–الأعمال التجارية بحسب موضوعها وبحسب شكلها

–الأعمال التجارية بالتبعية والأعمال المختلطة

- **<u>المحور الثالث:</u> التاجر: أهم ما جاء فيه**

– شروط اكتساب صفة التاجر(احتراف التاجر الأعمال التجارية ولحسابه الخاص، الأهلية التجارية)

– التزامات التاجر(مسك الدفاتر التجارية، القيد في السجل التجاري).

5–<u>المتطلبات القبلية:</u>

لكي يستطيع الطالب استيعاب هذا المقياس بسهولة يجب أن يكون على دراية بمفهوم القانون بصفة عامة وخاصة تقسيمات القانون بين قانون عام وقانون خاص ومن ثم معرفة القانون الواجب التطبيق على التجار بصفة عامة و حتى يستطيع أيضا تحديد نطاق تطبيق القانون التجاري.

5– <u>أهداف التعليم:</u>

عند الانتهاء من المقياس التعليمي سيكون الطالب ملما بأهداف المقياس بناء على مستويات بلوم المعرفية :

–مستوى المعرفة والتذكر : يتوقع من الطلاب في هذا المستوى أن يستعيدوا المعلومات من الذاكرة (المكتسبات القبلية)، حيث يقوم الطلاب بحفظ التعريفات المرتبطة بموضوع القانون التجاري،يتم إعطاء الطلاب أسئلة اختبار بإجابة قصيرة أو باختبارات متعددة ويطلب منهم الإجابة عليها بهدف استحضار ما لديهم من مكتسبات فيما يتعلق بالقانون بصفة عامة والقانون التجاري بصفة خاصة.

–مستوى الاستيعاب والفهم : يقوم الطلاب ببناء وصلات جديدة في عقولهم حيث يقومون بتحديد الخصائص الأساسية التي تسمح لهم بتحديد مختلف المتغيرات والمفاهيم المتعلقة بالمقياس ،وهنا نعطي الطالب بعض الأسئلة المتنوعة انطلاقا مما تم الاستفادة منه وفهمه للدرس.

-مستوى التحليل : يقوم الطلاب بدراسة مختلف الأعمال التجارية والتي نص عليها القانون التجاري وكيف يتم التفريق بين العمل المدني و التجاري ، جعل الطالب يقوم بتحليل الفروقات أولا بين العمل المدني والعمل التجاري وثانيا تحليل الفروقات بين مختلف هذه الأعمال التجارية.

-مستوى التقويم : دراسة الأعمال التجارية التي يقوم بها الأشخاص(أفراد كانوا أو شركات بمعنى آخر شخص طبيعي أو معنوي)، وكذا دراسة الشروط الواجب توفرها في الشخص لاكتسابه صفة التاجر والالتزامات الملقاة على عاتقه والعقوبات التي يتعرض لها في حالة عدم قيده في السجل التجاري بناء على المصادر والأدوات المتاحة للطالب، فنضع في آخر المطاف مجموعة من الأسئلة النهائية.

5-<u>طريقة التقييم:</u>

التقييم النهائي من خلال :

-التقييم بواسطة امتحان كتابي حضوري في آخر السداسي يحتوي على كل ما تم التطرق إليه ومناقشته في المحاضرة

-التقييم المستمر والذي يكون في حصة الأعمال الموجهة يدخل في النقطة النهائية للمقياس.

6-<u>أنشطة التعليم والتعلم:</u>

لكي يستطيع الطالب استيعاب كل المفاهيم التي يتم التطرق إليها أثناء المحاضرة والقدرة على القيام بكل نشاطات التعلم انتظر منكم الحضور المستمر للمحاضرة وتدوين كل المعلومات وأخذ رؤوس أقلام لكل ما تم مناقشته بالإضافة إلى المشاركة في المناقشات وطرح كل الأسئلة التي لم تتوصلوا إلى الإجابة عنها وتبادل الآراء ووجهات النظر حول المواضيع المطروحة لإثراء المكتسبات والمعلومات ، أما في حصة الأعمال الموجهة يتم التحقق أيضا من القدرة على توظيف المعلومات المكتسبة في المحاضرة ومدى فهم الطالب لما تم تقديمه فيها والقيام ببحوث وأعمال شخصية مرتبطة بمحاور المقياس ومناقشتها.

7-<u>المقاربة البيداغوجية:</u>

تعتمد المهارات المستهدفة على ثلاث ركائز وهي المعرفة، الخبرة المكتسبة من المعرفة،توظيف المعرفة وهده الكفاءات مهمة في عملية التعلم وتحتاج الى منهجية ليكون الطالب قادرا على تحقيقها كما ستدعم بتقويمات لاختبار قدرة الطالب على استيعاب المعلومات المقدمة وتحقيق الاهداف المرجوة.

- **<u>بالنسبة للمعرفة</u>: في هده المحاضرة سيكتسب الطالب كفاءة القدرة على التعرف والتعلم وفهم القانون التجاري وتكتسب هده الكفاءة عن طريق تخزين كل المعلومات والمفاهيم الخاصة بالدرس وتدعم هده الكفاءة بأسئلة نظرية حول مدى فهم واستيعاب المعلومات.**
- **<u>الخبرة المكتسبة</u>: وهي كيفية تطبيق هده المعارف والمفاهيم والمعلومات حول القانون التجاري بما يحويه من أعمال تجارية وكيفية اكتساب الشخص لصفة التاجر والالتزامات الملقاة على عاتقه خاصة القيد في السجل التجاري، تدعم هده الكفاءة ببعض الأسئلة والمناقشات والأمثلة التي تزيد من استيعاب الدرس و تثري المفاهيم المقدمة.**
- **<u>توظيف المعرفة</u>: تتمثل في تطبيق المفاهيم المكتسبة على ارض الواقع أي في مختلف المجالات التي تدخل ضمن مفهوم القانون التجاري هذا الأخير الذي يحكم الأعمال التجارية وشروط اكتساب الشخص لصفة التاجر والعقوبات المقررة له في حالة ممارسته أي عمل تجاري منصوص عليه قانونا دون تقيده بالالتزامات المفروضة عليه خاصة قيده في السجل التجاري.**

8- <u>سيرورة العمل</u>:

مقياس القانون التجاري مقسم إلى حصة محاضرة وحصة أعمال موجهة : ففي المحاضرة يتم التعرف واكتساب المعارف والمفاهيم اللازمة النظرية لتوظيفها وتطبيقها في الأعمال الموجهة (خاصة تقديم وتفصيل ما تم اكتسابه في المحاضرة في شكل بحوث وأعمال شخصية في حصة التطبيق). باعتبار أن المحاضرة متعلقة بالقانون فيجب تحليل المواد القانونية في الأعمال الموجهة استنادا إلى ما ورد في القانون التجاري، إضافة إلى وضع تمارين وأسئلة بإجابات قصيرة وكذلك سؤال أحادي الاختيار من اجل قدرة ومعرفة وإدراك الطالب بمحتوى المادة سواء من الناحية النظرية من جهة وتطبيقها عمليا خاصة معرفة القانون التجاري إن كان يندرج ضمن القانون العام أو الخاص ومن ثم معرفة القانون الواجب التطبيق على التجار بصفة عامة.

9- <u>مصادر للمساعدة</u>:

على الطالب الاطلاع على المصادر والمراجع التي وضعت تحت تصرفه ودلك لضمان السيرورة الجيدة لاكتساب كل الكفاءات المستهدفة ومن ثم النجاح المؤكد

- **الأمر رقم 59-75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم.**

- القانون رقم 15-20 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري ،جريدة رسمية عدد 71 سنة 2015.
- القانون رقم 90-22 المؤرخ في 18 أوت 1990 المتعلق بالسجل التجاري المعدل والمتمم جريدة رسمية عدد 36.
- القانون 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم.
- القانون رقم 04-08 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية الصادر في 14 أوت 2004 جريدة رسمية عدد 52 الموافق ل 18 أوت 2004 المعدل والمتمم بالقانون رقم 13-06 المؤرخ في 13 جويلية 2013.
- ناجي زهرة، مطبوعة في مقياس القانون التجاري ، كلية الحقوق بودواو جامعة امحمد بوقرة بومرداس 2016-2017.
- سوايدية منية، محاضرات في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة 8 ماي 45 قالمة 2017-2018.
- بن عزوز ربيعة، محاضرات في القانون التجاري،كلية الحقوق، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان،2018-2019
- مصاد رفيق، محاضرات في مقياس القانون التجاري، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة 2019- 2020
- بوحلايس الهام،محاضرات في مقياس القانون التجاري السنة الثانية ليسانس كلية الحقوق جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، 2021-2022.